联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الخامسة عشرة

أغادير، المغرب، 22–26 فبراير/شباط 2016

التطورات الأخيرة في تجارة الأسماك

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن أبرز الوقائع والتطورات التي طرأت على التجارة الدولية بالأسماك ومنتجات الأسماك منذ انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك (COFI:FT/XIV)، بيرغن، النرويج. كما توفر لمحة موجزة عن الاتجاهات الأخيرة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حول العالم، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك والتجارة وتطورات الأسعار، وملخصا للوضع الراهن للتجارة في السلع السمكية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، تتناول الوثيقة أيضاً بعض القضايا الناشئة التي تُعتبر ذات أهمية بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك ومنتجات الأسماك المتداولة في التجارة الدولية.

الإجراءات التي يقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

- توفير المعلومات بشأن التطورات في التجارة والتجربة ذات الصلة؛
- توفير توجيهات عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في المستقبل في مجال التجارة الدولية بمنتجات الأسماك، وبخاصة في ما يتعلّق بتمكين البلدان النامية وصغار العاملين من المشاركة بفعالية أكبر في هذه التجارة؛
- التعليق على حوار المنظمة مع أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة وعلى التعاون القائم بين المنظمة والمنظمات الأخرى ذات الصلة في ما يتعلق بقضايا تجارة الأسماك.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org.

MP454/A

مقدمة

1- الأسماك والمنتجات السمكية من بين أكثر السلع الغذائية التي يُتّجر بها على نطاق العالم. وتلعب التجارة دورا رئيسيا في قطاع مصايد الأسماك كمولّد لفرص العمل، ومورد للأغذية، ومولّد للدخل، ومساهم في النمو الاقتصادي والتنمية والأمن الغذائي والتغذوي. وتعتبر الصادرات السمكية ضرورية للاقتصاد، بالنسبة للعديد من البلدان والعديد من المناطق الساحلية والنهرية والمناطق المعزولة والداخلية. وتوسعت تجارة الأسماك بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، إذ راح قطاع مصايد الأسماك يعمل في بيئة العولمة على نحو متزايد. وأصبح بالإمكان إنتاج الأسماك في بلد معين وتجهيزها في بلد ثان واستهلاكها في بلد ثالث. وقد عدل الطلب المستمرّ وسياسات تحرير التجارة وعولمة النظم الغذائية والابتكارات التكنولوجية، فضلا عن التغيرات في التوزيع والتسويق، إلى حد كبير الطريقة التي يتم بها إعداد منتجات الأسماك وتجهيزها وتسويقها وتوصيلها إلى المستهلكين.

2- وخلال العامين الماضيين، واصل قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم توسعه، مع نمو مطرد في الإنتاج والتجارة والاستهلاك بشكل عام، على الرغم من ارتفاع أسعار العديد من الأنواع الهامة. وحقق التحول نحو استهلاك أكبر نسبيا للأنواع المستزرعة مقارنة بالأسماك البريّة معلما في عام 2014، حين تجاوزت مساهمة قطاع الأسماك المستزرعة في الإمدادات الغذائية مساهمة قطاع الأسماك البريّة للمرة الأولى. وتوفر الأقسام التالية استعراضا لأهم الأحداث ذات الصلة في هذا القطاع، مع التركيز بشكل رئيسي على التجارة منذ انعقاد دورة COFI:FT/XIV في عام 2014.

الجدول 1: الاتجاهات العالمية في لمحة

	2011	2012	2013	2014	2015	2024*	التغيير: 2015 مقارنة بعام 2014 (النسبة المئوية)	التغيير: 2024 مقارنة بعام 2014 (النسبة المئوية)
الإنتاج والاستخدام (بملايين الأطنان، الوزن الحي)								
الإنتاج	**155.6**	**157.8**	**162.8**	**164.3**	**168.6**	**191.2**	**2.6**	**16.4**
المصايد الطبيعية	93.8	91.3	92.6	90.0	90.6	94.8	0.7	5.3
تربية الأحياء المائية	61.8	66.5	70.2	74.3	78.0	96.4	5.0	29.7
حجم التجارة	**57.3**	**57.9**	**58.8**	**59.5**	**59.8**	**68.3**	**0.5**	**14.8**
مجموع الاستخدام	**155.6**	**157.8**	**162.8**	**164.3**	**168.6**	**187.3**	**2.6**	**14.0**
الغذاء	131.0	136.0	141.0	144.6	147.5	172.1	2.0	19.1
العلف	13.7	17.6	16.8	15.0	16.4	15.2	9.7	1.5
استخدامات أخرى	6.1	6.3	5.0	4.8	4.7	3.9	2.1-	18.5-

مؤشرات العرض والطلب								
نصيب الفرد من استهلاك الأسماك للغذاء (كلغ/سنة)								
مجموع الأسماك للغذاء	18.7	19.2	19.7	20.0	20.1	21.5	0.9	7.6
من المصايد الطبيعية	9.9	9.8	9.9	9.7	9.5	9.4	2.2-	2.6-
من تربية الأحياء المائية	8.8	9.4	9.8	10.3	10.6	12.0	3.8	17.3

باستثناء الحيتان والفقمات والثدييات المائية الأخرى والنباتات المائية. قد لا يتطابق المجموع بسبب التقريب.

*المصدر لعام 2024: نموذج الفاو الخاص بالأسماك في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2015–2024.

الإنتاج

3- سجل إجمالي إنتاج مصايد الأسماك حول العالم[1] نموا جديدا في فترة 2012–2013 (الجدول 1)، ليصل إلى رقم قياسي بلغ 163 مليون طن في عام 2013. وتشير التقديرات الأولية لعام 2014 والتوقعات لعام 2015 إلى وجود زيادة إضافية طفيفة وصولا إلى 169 مليون طن في عام 2015. وتُظهر أرقام عام 2013، مقارنة بما كان عليه الإنتاج قبل عقد من الزمن، توسعا يبلغ أكثر من 31 مليون طن. وقد كانت تربية الأحياء المائية المحرك الرئيسي لهذه الزيادة، بمتوسط نمو بلغ 6.1 في المائة سنويا في فترة 2003–2013. وتشير البيانات الأولية لعام 2014 والتوقعات لعام 2015 إلى مزيد من الارتفاع في إنتاج تربية الأحياء المائية، يصل إلى نحو 46 في المائة من إجمالي إنتاج الأسماك في عام 2015. وعلى الرغم من هذه الزيادة المطردة، فقد تباطأ معدل النمو السنوي لإنتاج تربية الأحياء المائية خلال السنوات القليلة الماضية[2]، ولكنه لا يزال واحدا من أسرع القطاعات المنتجة للأغذية المتنامية.

4- وعلى الرغم من الدور المتزايد لتربية الأحياء المائية في مجموع الإمدادات السمكية، لا يزال قطاع المصايد الطبيعية مهيمنا بالنسبة لعدد من الأنواع وحيويا بالنسبة للأمن الغذائي المحلي والدولي. وخلال السنوات القليلة الماضية، تم تحديد تباينات كبيرة في المصايد الطبيعية، مع إنتاج إجمالي يتراوح بين 89 و93 مليون طن، من خلال تقلبات في صيد الأنشوجة في أمريكا الجنوبية.

5- ولا تزال البلدان النامية، ولا سيما في آسيا، من المنتجة المهيمنة خاصة في إنتاج تربية الأحياء المائية (الجدول 2). وللصين دور رائد في هذا القطاع، مع حصة تصل إلى 37 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي و62 في المائة من الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية في عام 2013. وفي العام نفسه، كانت إندونيسيا والهند وفييت نام وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية من المنتجين الرئيسيين الآخرين.

[1] تستثني الإحصاءات عن إنتاج مصايد الإسماك والتجارة والاستهلاك في كل الوثيقة، جميع الحيتان والفقمات والثدييات المائية الأخرى والنباتات المائية. والبيانات المبلغ عنها هي تلك المتاحة في وقت إعداد هذه الوثيقة (أكتوبر/تشرين الأول 2015).

[2] هذا الانكماش هو أيضا نتيجة الانخفاض في إنتاج المنتجين الرئيسيين/الأنواع الرئيسية، ولا سيما الجمبري، الناجم عن مشاكل الأمراض.

الجدول 2: الحصص النسبية في قطاع مصايد الأسماك بحسب المناطق الجغرافية والاقتصادية (2013)

	مجموع إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	المصايد الطبيعية	تربية الأحياء المائية	الصادرات السمكية	الواردات السمكية
	الحصة من الكمية الإجمالية (نسبة مئوية)			*الحصة من القيمة الإجمالية (نسبة مئوية)*	
آسيا	69.7	55.0	89.1	39.6	31.2
أفريقيا	5.9	8.6	2.3	4.0	4.5
أمريكا الوسطى	1.6	2.4	0.5	1.8	1.2
أمريكا الجنوبية	7.6	11.1	3.0	10.1	2.7
أمريكا الشمالية	4.3	6.9	0.9	7.9	16.1
أوروبا	10.0	14.6	4.0	34.5	42.8
أوقيانوسيا	0.9	1.3	0.3	2.2	1.5
العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
البلدان النامية	82.4	73.6	94.0	54.4	27.7
البلدان المتقدمة	17.6	26.3	6.0	45.6	72.3
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	13.8	15.7	11.3	5.6	2.8

6- من المتوقع أن تستمر الاتجاهات المذكورة أعلاه في العقد المقبل[3]، مع نمو كبير يتأتى عن تربية الأحياء المائية، الذي من المرجح أن يتجاوز إجمالي إنتاج المصايد الطبيعية بحلول عام 2023. ومع ذلك، من المتوقع أن تزيد المصايد الطبيعية بحوالي 4 أو 5 في المائة بحلول عام 2024، وذلك بفضل التقدم في إعادة بناء مخزونات سمكية معينة، وتنفيذ نظم إدارة أكثر قوة من قبَل بعض الدول، والاستفادة الأمثل من الإنتاج السمكي من خلال خفض المصيد المرتجع والفاقد.

الاستهلاك

7- يتم توجيه حصة متزايدة من إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للاستهلاك البشري، بما أن المزيد من الناس في جميع أنحاء العالم يقدرون الفوائد الصحية لاستهلاك الأسماك بشكل منتظم. وتلعب الأسماك والمنتجات السمكية دورا حاسما في التغذية والأمن الغذائي العالمي، وهي تمثل حوالي 17 في المائة من الاستهلاك البشري للبروتينات الحيوانية. وقد ازداد نصيب الفرد على مستوى العالم من الاستهلاك الظاهر للأسماك من حوالي 18.7 كيلوغرام إلى أكثر من 20 كيلوغرام في فترة 2011–2015، مع نمو كبير في الاقتصادات الناشئة. وقد كان الدافع وراء هذا التوسع في الطلب مزيجا من النمو السكاني وارتفاع الدخل والتحضر، كما يسرّه التوسع الكبير في

[3] وفقا لنتائج نموذج الفاو الخاص بالأسماك في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2015–2024 (متوفر على العنوان التالي: http://www.fao.org/3/a-i4738e.pdf).

إنتاج الأسماك وقنوات توزيع أكثر كفاءة. وتلعب التجارة الدولية دورا هاما في هذا الصدد، وتسمح للبلدان بتنويع الاستهلاك، وبالتالي توفير خيارات أوسع للمستهلكين.

8- وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية في توافر الأسماك لمعظم المستهلكين، فقد كانت أنماط نمو نصيب الفرد من الاستهلاك الظاهر للأسماك غير متكافئة، فعلى سبيل المثال، ظلت ثابتة أو انخفضت في بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا يشكل التوافر والدخل العوامل الوحيدة في زيادة استهلاك الأسماك. ومن الواضح أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تؤثر أيضا بشكل قوي على مستوى استهلاك الأسماك بين البلدان وفي داخلها، من حيث الكمية والأنواع المستهلكة. ويكمن التحدي على المدى الطويل لصانعي السياسات في المحافظة على استهلاك الفرد للأسماك وتحسينه، كمصدر للبروتينات والمغذيات الدقيقة الأساسية التي لا تتواجد بسهولة في الأغذية الأخرى. ومن المتوقع أن يكون هناك توسع كبير في الطلب في البلدان النامية خلال العقد القادم، ولكن الاستهلاك سيزيد في جميع القارات، مع ظهور أسرع معدلات النمو في آسيا. ومع ذلك، قد ينخفض نصيب الفرد من الاستهلاك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في سيناريوهات يرتفع فيها النمو السكاني بشكل كبير.

التجارة

9- يتم تصدير حصة كبيرة من إجمالي إنتاج الأسماك (حوالي 36 في المائة، ما يعادلها بالوزن الحي)، مما يعكس درجة انفتاح هذا القطاع واندماجه في التجارة الدولية. وفي عام 2014، تم تخصيص أكثر من ثلاثة أرباع كمية الأسماك والمنتجات السمكية المصدرة للاستهلاك البشري المباشر.

10- وقد زادت التجارة الدولية بالأسماك والمنتجات السمكية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، وبلغت ذروتها في الولايات المتحدة وصولا إلى 144 مليار دولار أمريكي في عام 2014. ومع ذلك، تشير التقديرات الأولية لعام 2015 إلى انخفاض بحوالي 10 في المائة وصولا إلى 130 مليار دولار أمريكي. وهناك عدة أسباب لهذا الانكماش، بما في ذلك ضعف العديد من الأسواق الناشئة الرئيسية وانخفاض أسعار عدد من الأنواع الهامة. إلا أن السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الانخفاض هو مكاسب قوية للدولار الأمريكي مقابل عملات متعددة، ولا سيما عملات الدول الرئيسية المصدرة للمأكولات البحرية مثل الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) والنرويج والصين. وينبغي أن يكون هذا الانخفاض من حيث القيمة، في حين أنه ينبغي أن تظل أحجام التداول مستقرة أو بالأحرى أن تزيد قليلا.

11- إن التجارة بالأسماك والمنتجات السمكية مدفوعة إلى حد كبير بالطلب من البلدان المتقدمة، التي تهيمن على الواردات السمكية في العالم (الجدول 2)، على الرغم من انخفاض حصتها في السنوات الأخيرة (73 في المائة من واردات العالم في عام 2014 مقابل 81 في المائة في عام 2004 و85 في المائة في عام 1994). وتأتي إيراداتها من المنتجات من المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، مما يوفر للعديد من المنتجين حافزا للإنتاج والمعالجة والتصدير.

12- وهذا سبب رئيسي للتعريفات الجمركية المنخفضة على واردات الأسماك في البلدان المتقدمة، وإن كان ذلك مع وجود استثناءات قليلة (أي بعض المنتجات ذات القيمة المضافة)، وقد سمح ذلك للبلدان النامية بتوريد منتجات الأسماك إلى الأسواق في البلدان المتقدمة من دون أن تواجه رسوما جمركية باهظة. ويتبع هذا الاتجاه توسع عضوية منظمة التجارة العالمية، ودخول عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف حيز التنفيذ وارتفاع الدخل القابل للتصرف في الاقتصادات الناشئة. وفي العديد من الحالات، تشكل التدابير غير الجمركية العائق الأكبر بالنسبة للبلدان النامية أمام زيادة صادراتها إلى البلدان المتقدمة، مثل صعوبة الالتزام بمتطلبات الاستيراد للجودة والسلامة[4].

13- وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية تمثل تجارة الأسماك مصدرا هاما للعائدات بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الدور الهام للقطاع في توليد الدخل وفرص العمل والأمن الغذائي والتغذية. وفي عام 2014، بلغت قيمة صادرات البلدان النامية 78 مليار دولار أمريكي، ووصلت إيراداتها الصافية لتصدير الأسماك (الصادرات ناقص الواردات) 39 مليار دولار أمريكي، أي أعلى من السلع الزراعية الأخرى، مثل اللحوم والتبغ والأرز والسكر معاً. وبالإضافة إلى ذلك، خلال السنوات القليلة الماضية، زادت البلدان النامية وارداتها السمكية لإمداد قطاعاتها المعنية بتجهيز الأسماك لمزيد من إعادة التصدير، ولتلبية الزيادة في الاستهلاك المحلي.

14- والصين هي المنتج الرئيسي للأسماك، ولكنها أيضا أكبر مصدر للأسماك والمنتجات السمكية (20.8 مليار دولار أمريكي في عام 2014). كما أن وارداتها تنمو أيضا، مما يجعل الصين ثالث أكبر بلد مستورد في العالم منذ عام 2011 (8.5 مليار دولار أمريكي في عام 2014). وتعود الزيادة في واردات الصين بشكل جزئي إلى الاستعانة بمصادر خارجية لتجهيز الأسماك من بلدان أخرى، ولكنها تعكس أيضا الاستهلاك المحلي المتزايد في الصين للأنواع التي لا تنتج محليا. وتُبين التوقعات لعام 2015 تراجعا في كل من الصادرات (- 17 في المائة) والواردات (- 3 في المائة) نتيجة لارتفاع الدولار الأمريكي وبعض الانخفاض في الطلب على السلع الاستهلاكية الصينية من الأنواع ذات القيمة العالية.

15- ويوفر النرويج، المصدر الرئيسي الثاني، منتجات متنوعة، بما في ذلك أسماك السلمون المستزرعة، والأنواع السطحية الصغيرة، والسمك الأبيض التقليدي. وفي عام 2014، أصبحت فييت نام المصدر الرئيسي الثالث، وتجاوزت بذلك تايلند. وقد شهدت تايلند انخفاض في الصادرات بلغ حوالي 19 في المائة خلال فترة 2012-2014، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض إنتاجها للجمبري. ولكلا البلدين الآسيويين قطاع تجهيز هام يساهم إلى حد كبير في الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل والتجارة.

16- ويعتمد كل من الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) والولايات المتحدة واليابان اعتمادا كبيرا على الواردات السمكية لتلبية الاستهلاك المحلي. وفي عام 2014، شكلت وارداتها مجتمعة 63 في المائة من حيث القيمة و59 في المائة من حيث الكمية من الواردات العالمية للأسماك والمنتجات السمكية. ويشكل الاتحاد الأوروبي (منظمة

[4] يرجى الرجوع إلى الوثيقة COFI:FT/XV/2016/6 للحصول على المعلومات بشأن متطلبات الوصول إلى الأسواق المتعلقة بالسلامة.

عضو) إلى حد بعيد، أكبر سوق لواردات الأسماك، بلغت قيمتها 54.4 مليار دولار أمريكي في عام 2014 (28.4 مليار دولار أمريكي إذا تم استبعاد التجارة داخل الاتحاد الأوروبي)، أي بزيادة 7 في المائة عن عام 2013. وتشير التوقعات لعام 2015 إلى انخفاض بنسبة 12 في المائة في وارداته. وقد تجاوزت الولايات المتحدة اليابان، الذي يعد تقليديا أكبر مستورد للأسماك، في عام 2011 ومجددا في عام 2013. وخلال السنوات القليلة الماضية، انخفضت الواردات السمكية اليابانية، وذلك أيضا بسبب ضعف العملة، مما جعل الواردات أكثر تكلفة. وقد بلغت قيمة هذه الواردات 14.8 مليار دولار أمريكي في عام 2014 ويتوقع أن تنخفض بنسبة 10 في المائة في عام 2015. وفي عام 2014، وصلت الواردات السمكية في الولايات المتحدة الأمريكية 21.9 مليار دولار أمريكي، وتشير التقديرات الأولية لعام 2015 إلى انخفاض بنسبة 6 في المائة.

17- بالإضافة إلى البلدان المذكورة أعلاه، اكتسب العديد من المصدرين والأسواق الناشئة أهمية. ولا تزال التدفقات الإقليمية كبيرة، على الرغم من أنه في الكثير من الحالات، لا تنعكس هذه التجارة على نحو كاف في الإحصاءات الرسمية، ولا سيما بالنسبة لأفريقيا. وقد مكنت أنظمة التوزيع المحسنة، وكذلك التوسع في إنتاج تربية الأحياء المائية، من زيادة التجارة الإقليمية. ومع ذلك، تتأثر هذه التجارة، وقد تكون محدودة، بسبب ارتفاع الرسوم الجمركية على الأسماك والمنتجات السمكية التي لا تزال تطبق في العديد من البلدان النامية. كما سيتم تشجيع التجارة الإقليمية عن طريق اتخاذ تدابير تهدف إلى تسهيل التجارة، بما في ذلك المعابر الحدودية والتخليص الجمركي.

18- ولا تزال التوقعات على المدى القصير غير أكيدة، حيث أن الاتجاه الإيجابي لاستهلاك الأسماك والطلب في معظم البلدان النامية يقابله اهتمام ضعيف من جانب المستهلكين في أسواق الاستيراد التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) واليابان. ومع ذلك لا يزال الاتجاه طويل الأجل لتجارة الأسماك إيجابيا. وتشير التوقعات، وصولا إلى عام 2024، إلى أن تجارة الأسماك ستستمر في التوسع حتى ولو بمعدل أبطأ مما كانت عليه في العقد الماضي وذلك بسبب ارتفاع الأسعار التي ستقلل من نمو الاستهلاك، وبسبب ارتفاع تكاليف النقل وتوسع أبطأ لإنتاج تربية الأحياء المائية.

الأسعار

19- ظلت الأسعار العالمية للأسماك عند مستويات مرتفعة نسبيا خلال عام 2014، وتراجعت بشكل طفيف خلال عام 2015، على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة. وتخضع هذه الاتجاهات العامة لتقلبات بحسب الأنواع الفردية والأسواق المختارة. ويعتبر مؤشر الفاو لأسعار الأسماك[5] أداة هامة لتقدير تطورات الأسعار في قطاع مصايد الأسماك غير المتجانس نسبيا (الشكل 1). وهو منظم كمؤشر تجميعي يغطي مئات الأنواع والآلاف من المنتجات والمؤشرات المنفصلة لأهم السلع، فضلاً عن المؤشرات للأنواع البرية والمستزرعة.

[5] تم تطوير المؤشر بالتعاون مع جامعة ستافنجر، بدعم بيانات من مجلس المأكولات البحرية النرويجي. المزيد من المعلومات في الوثيقة COFI:FT/XV/2016/2.

20- أظهر مؤشر الفاو الإجمالي لأسعار الأسماك تقلبات قوية خلال السنوات الأخيرة (مع سنة الأساس 2002–2004 =100)، ووصلت الأسعار إلى ذروتها في مارس 2014 (164) ثم بدأت بالانخفاض من ذلك الحين بسبب تباطؤ الطلب على الاستهلاك في العديد من الأسواق الأوروبية واليابان، وتحسين وضع العرض لأنواع سمكية معينة. وقد شهدت بعض أهم الأنواع المتداولة مثل التونة والسلمون والجمبري انخفاضا عاما في الأسعار في النصف الأول من عام 2015. وشهدت أنواعا أخرى ارتفاعا في الأسعار، مثل الرنجة والرخويات البحرية ذات الصمامين والمحار والمحار المروحي. وباستثناء الفترة الممتدة بين منتصف عام 2013 ومنتصف عام 2014، لا تزال أسعار أنواع المصايد الطبيعية تتزايد أكثر من أسعار الأنواع المستزرعة، ولكن الفرق بدأ يقل. ومن المتوقع أن تنخفض الأسعار من المستويات القياسية لعام 2014 خلال العقد القادم، من حيث القيمة الحقيقية، على الرغم من أنها ستظل عالية المستوى.

الشكل 1: مؤشر الفاو لأسعار الأسماك (2002–2004=100)

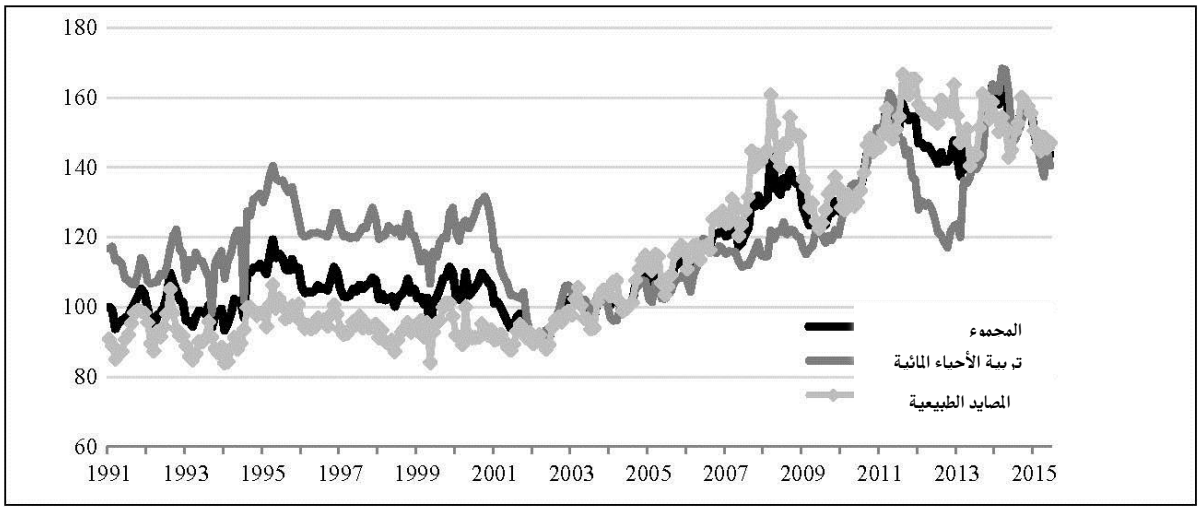

مصدر البيانات: مجلس المأكولات البحرية النرويجي

السلع الرئيسية

21- أصبحت التجارة بالأسماك والمنتجات السمكية أكثر ديناميكية ومتميزة بين الأنواع وأشكال المنتجات. وذلك يعكس الاختلافات في أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، مع أسواق تتراوح بين الحيوانات المائية الحية ومجموعة واسعة من المنتجات المصنعة. وتتكون حصة هامة من التجارة السمكية من الأنواع ذات القيمة العالية، مثل الجمبري وسمك السلمون والتونة والقاع والبص والشبوط. ومع ذلك، يتم تداول عددا كبيرا من الأسماك المنخفضة القيمة نسبياً، ليس فقط على الصعيد الوطني، ولكن أيضا على المستويين الإقليمي والدولي. ويتم استزراع العديد من هذه الأنواع، وهي

تلعب دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي. ومع الزيادة الهائلة في إنتاج تربية الأحياء المائية، تتكون حصة متزايدة من التجارة الدولية بالأسماك من المنتجات المستزرعة، التي قدرت بأكثر من ثلث القيمة في عام 2014.[6]

22- وازدادت حصة السلمون والتروتة في التجارة العالمية بشكل كبير خلال العقود الماضية لتصبح أكبر سلعة من حيث القيمة في عام 2013 (الجدول3). وعموما، يزداد الطلب بشكل مطرد، ولا سيما بالنسبة للسلمون الأطلسي المستزرع، وهناك أسواق جديدة يتم فتحها أيضا من خلال أنواع جديدة من المنتجات المصنعة. وقد تقلبت أسعار السلمون المستزرع خلال العامين الماضيين، ولكنها تظل مرتفعة عموما، ولا سيما بالنسبة للسلمون النرويجي، الذي يُتوقع أن يمثل حصة متنامية في الأسواق الرئيسية. وفي المقابل، يواجه قطاع السلمون في شيلي، الذي يعد ثاني أكبر منتج ومصدر، انخفاضا في الأسعار وارتفاعا في تكاليف الإنتاج مقارنة بمعظم الدول المنتجة الأخرى. وبالإضافة إلى إنتاج المزارع، كان المصيد الطبيعي للسلمون البري جيد خلال عام 2015، ولا سيما في ألاسكا، حيث كان المجموع في المرتبة الثانية للصيد البري المسجل حتى الآن.

الجدول 3: حصة مجموعة الأنواع الرئيسية من حيث قيمة الصادرات (نسبة مئوية)

أسماك المياه العذبة	4
السلمون، التروتة	17
القد، النازلي، الحدوق	10
التونة	9
الأسماك السطحية الأخرى	8
الأسماك الأخرى	21
الجمبري	16
القشريات الأخرى	6
الرخويات ذات الصمامين	3
رأسيات الأرجل	5
الرخويات واللافقاريات المائية الأخرى	2
المجموع	100

23- أصبح الجمبري الآن ثاني أكثر سلعة متداولة من حيث القيمة، بعد أن كان المنتج الأكثر تداولا على مدى عقود. ويتم إنتاج الروبيان والجمبري بشكل رئيسي في البلدان النامية، وجزء كبير من هذا الإنتاج يتم تخصيصه للتجارة الدولية. ومع ذلك، فإن تزايد الطلب المحلي في هذه البلدان، مع تحسن الظروف الاقتصادية، يؤدي إلى خفض الصادرات. وخلال السنوات القليلة الماضية، على الرغم من أن الإنتاج العالمي للجمبري المستزرع قد ارتفع، فإن البلدان المنتجة الرئيسية، ولا سيما في آسيا، قد شهدت تراجعا في الإنتاج بسبب الأمراض. ومع ذلك، تعافى إنتاج الجمبري المستزرع في تايلند، التي تعد واحدة من المنتجين والمصدرين الرئيسيين، خلال عام 2015، وذلك للمرة الأولى منذ عام 2012. وقد انخفضت أسعار الجمبري على أساس سنوي وبشكل كبير، على الرغم من أنها وصلت إلى أسعار

[6] يرجى الرجوع إلى الوثيقة COFI:FT/XV/2016/11 للحصول على معلومات حول دور تربية الأحياء المائية في التجارة الدولية.

قياسية في عام 2014. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015، انخفضت أسعار الجمبري بنسبة 15 إلى 20 في المائة مقارنة بالأشهر الستة الأولى من عام 2014، نتيجة للتفاوت بين العرض والطلب في الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) واليابان. وقد أثر انخفاض الأسعار سلبا على عائدات التصدير وعلى هوامش المنتجين في العديد من المناطق النامية.

24- وتتنوع أسواق أنواع القاع، مثل القد والنازلي والسايثي والبلوق، بشكل كبير وهي تتصرف بشكل مختلف تماما حاليا، مقارنة بمعايير الماضي. وعموما، كان العرض على أسماك القاع أعلى في عام 2014 والنصف الأول من عام 2015، بفضل انتعاش عدد من الأسهم نتيجة لممارسات الإدارة الجيدة. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات وفقا للأنواع، على سبيل المثال، مع الإمدادات الوفيرة لسمك القد والنقص في أسماك السايثي والحدوق. وبشكل عام، ثبتت أسعار أسماك القاع خلال العامين الماضيين. ويظل القد واحد من أغلى أسماك القاع، على الرغم من أنه يعاني من انخفاض طفيف في الأسعار. وبالعكس، ثبتت أسعار الحدوق وسمك النازلي والسايثي.

25- وفي الماضي، هيمنت أسماك القاع على السوق العالمية للسمك الأبيض، ولكنها تعاني في الوقت الحاضر من منافسة قوية من الأنواع المستزرعة. وقد دخلت الأسماك البيضاء المستزرعة، ولا سيما البدائل الأقل تكلفة مثل البلطي والبنغاسيوس، أسواق السمك الأبيض التقليدية، وهي تمكن القطاع من التوسع بشكل كبير عن طريق الوصول إلى مستهلكين جدد. ويعتبر البنغاسيوس، مع فييت نام كمصدر رئيسي له، نوعا حديثا نسبيا في التجارة الدولية، ولكن يتم الآن تصديره إلى عدد متزايد من البلدان. ومن المتوقع أن يدفع الطلب المطرد على هذه الأنواع المنخفضة السعر من مختلف أنحاء العالم، عجلة تنمية إنتاج البنغاسيوس في البلدان المنتجة الأخرى، ولا سيما في آسيا. وخلال العامين الماضيين، ظل الطلب قويا في الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر الأسواق، وكذلك في آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي المقابل، أظهرت الواردات إلى الأسواق الرئيسية الأخرى، أي الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) اتجاها تنازليا.

26- ولا يزال البلطي منتجا شعبيا في قطاع التجارة بالتجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكل البلدان الآسيوية (الأسماك المجمدة) وبلدان أمريكا الوسطى (الأسماك الطازجة) الجهات الموردة الرئيسية. ويظل الطلب على هذا النوع محدودا في أوروبا، وهناك حاجة إلى تسويق نشط وأنشطة ترويجية للحصول على رؤية واضحة في هذه السوق. ويتوسع إنتاج البلطي في آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا مع تزايد حجم العرض الذي يدخل الأسواق المحلية في البلدان المنتجة الرئيسية.

27- وخلال العامين الماضيين، كانت أسواق التونة غير مستقرة نظرا لتقلبات كبيرة في مصايد التونة، مما أدى إلى تقلبات في أسعارها. وخلال عام 2014، نتيجة لانخفاض المصيد، ارتفعت أسعار التونة العالمية، على الرغم من الطلب المعتدل. وقد كان اليابان تقليديا أكبر سوق لساشيمي التونة، ولكنه أصبح أقل نشاطا خلال السنوات القليلة الماضية. وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015، وللمرة الأولى في التاريخ، كانت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من التونة أعلى من واردات اليابان، ويمكن أن يصبح ذلك سمة مشتركة في المستقبل أيضا. وشهدت أسواق

التونة المعلبة انخفاضا في الواردات في بعض الأسواق الرئيسية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا، في حين أن الطلب تحسن في أسواق الشرق الأدنى وفي الأسواق غير التقليدية وخاصة في آسيا.

28- وازداد الطلب والاستهلاك على رأسيات الأرجل بشكل طفيف خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ظهرت زيادات كبيرة في سوق الأخطبوط بدلا من الحبار والصبيدج في فترة 2013–2014. واستمر ذلك أيضا خلال النصف الأول من عام 2015، حيث سجلت جميع الأسواق الرئيسية للأخطبوط نموا كبيرا في الواردات. ولم تكن هذه الحال بالنسبة للحبار خلال الفترة نفسها. وقد كانت سوق الصبيدج بطيئة نوعا ما لبعض الوقت، ولكنها أظهرت في أواخر عام 2015 علامات انتعاش ردا على الإمدادات القليلة للصبيدج. وفي حين أن أسعار الأخطبوط قد انخفضت في عام 2015 نتيجة لتحسن حالة الإمدادات، فإن أسعار الحبار تراجعت أيضا، وذلك أساسا بسبب انخفاض الطلب.

29- ومع تقلبات سنوية كنتيجة رئيسية لظاهرة النينيو، انخفض إنتاج المساحيق والزيوت السمكية تدريجيا منذ عام 2015، في حين واصل الطلب الإجمالي في النمو، مما دفع الأسعار إلى مستويات مرتفعة تاريخية خلال أواخر عام 2014. وعلى الرغم من الاتجاه التنازلي خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015، من المتوقع أن تظل أسعار المساحيق والزيوت السمكية ثابتة على المدى الطويل نتيجة للطلب المطرد عليها. وفي النصف الأول من عام 2015، كان إجمالي الإنتاج من أكبر خمس دول منتجة أعلى مقارنة بنفس الفترة من عام 2014، ولكنه كان أقل بالنسبة لشيلي. ومن الجدير الملاحظة بأن حصة متزايدة من المساحيق والزيوت السمكية يتم الحصول عليها من المنتجات السمكية الثانوية للصناعات التجهيزية.

القضايا ذات الصلة بالتجارة الدولية

30- فيما يلي بعض القضايا الرئيسية للتجارة الدولية بالأسماك:

- العلاقة بين سياسات إدارة مصايد الأسماك، وتوزيع الحقوق، والاستدامة الاقتصادية للقطاع؛
- قلق الجمهور العام وقطاع التجزئة المتزايد حيال الصيد الجائر وبعض المخزونات السمكية؛
- دور القطاع الصغير النطاق في إنتاج الأسماك والتجارة؛
- تزايد القلق حول الظروف الاجتماعية وظروف العمل ضمن القطاع وموردية؛
- الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وأثره على سلسلة القيمة وكذلك على ظروف العمل داخل القطاع؛
- تأثير زيادة في الواردات من المنتجات المستزرعة على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المحلية،
- عولمة سلاسل التوريد، مع الاستعانة بمصادر خارجية للإنتاج بشكل متزايد؛
- الزيادة الكبيرة في التوسيم الإيكولوجي والتأثير المحتمل على الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية[7]؛
- متطلبات نظم التتبع الجديدة؛

[7] يرجى الرجوع إلى الوثيقة COFI:FT/XV/2016/2 للحصول على معلومات حول عمل منظمة الأغذية والزراعة المتعلق بالتوسيمات الإيكولوجية.

- عدم الاستقرار الاقتصادي وخطر زيادة سياسات الحماية باستخدام الحواجز غير الجمركية أو الرسوم الجمركية العالية على الواردات؛
- أثر اتفاقات التجارة الضخمة على التدفق الدولي للمنتجات السمكية؛
- تقلب أسعار السلع بشكل عام وأثر ذلك على المنتجين وعلى المستهلكين أيضاً؛
- تقلب أسعار صرف العملات وتأثيرها على تجارة المنتجات السمكية؛
- أسعار وتوزيع الهوامش والفوائد على امتداد سلسلة القيمة لمصايد الأسماك؛
- الحاجة إلى القدرة التنافسية للأسماك والمنتجات السمكية مقابل غيرها من المنتجات الغذائية؛
- حالات الغش في تسمية الأسماء التجارية للأسماك والمنتجات السمكية؛
- صعوبة تلبية القواعد الصارمة للجودة والسلامة من قبل العديد من البلدان[8]؛
- المخاطر والفوائد المتصورة والحقيقية لاستهلاك الأسماك؛
- تصورات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتربية الأحياء المائية.

31- يمكن أن تنطوي سلسلة التوريد للأسماك والمنتجات السمكية على عدد كبير من أصحاب المصلحة، من الصيادين إلى مستزرعي الأسماك والمستهلك النهائي. وقد تؤثر القضايا المذكورة أعلاه على أصحاب المصلحة بدرجات متفاوتة، وفقا لموقعهم على سلسلة القيمة والعلاقات التعاقدية وقوتهم النسبية في التفاوض مع الموردين والعملاء.

أنشطة منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمنتجات السمكية

32- في السيناريو التجاري المتعدد الأطراف، لا يزال هناك وجهات نظر متباينة بشأن القضايا الأساسية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن جدول أعمال التنمية في الدوحة، مثل الزراعة والوصول إلى الأسواق والخدمات. وإلى جانب "الوصول إلى الأسواق"، فإن "دعم مصايد الأسماك"، و"تسهيل التجارة" هي مجالات للتفاوض لها تأثير مباشر على تجارة الأسماك. وخلال النصف الثاني من عام 2015، بعد فترة طويلة من دون نشاط، قدم العديد من البلدان في مجموعة التفاوض بشأن القواعد في منظمة التجارة العالمية، مقترحات للتعامل مع التخصيصات في مجال مصايد الأسماك (بما في ذلك المعايير ذات الصلة التي ينبغي أخذها في الاعتبار، مثل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومعايير الاستدامة) ومع إدخال التحسينات على إجراءات الشفافية والإعلام. وفي هذا الصدد، تواصل منظمة الأغذية والزراعة، بناء على طلب البلدان، جهودها لتوفير آراء الخبراء في الوقت المناسب بشأن التعاريف والمعايير والممارسات الحالية والقوانين الدولية القائمة أو الاتفاقات التي يمكن أن تكون ذات صلة بمناقشة أي اقتراح تم طرحه في منظمة التجارة العالمية، التي تواصل منظمة الأغذية والزراعة علاقة التعاون الممتازة معها.

33- يمكن أن يكون لاتفاق تيسير التجارة[9] آثارا إيجابية جدا على الأسماك والمنتجات السمكية، ولا سيما نظرا إلى أهمية وحجم التجارة الدولية بالأسماك وتنوع المنتجات. ويكمن الهدف الرئيسي لهذا الاتفاق في تسريع الحركة

[8] يرجى الرجوع إلى الوثيقة COFI:FT/XV/2016/6 للحصول على معلومات حول جودة الأغذية ومتطلبات الوصول إلى الأسواق المتعلقة بالسلامة.

وتخليص البضائع (بما في ذلك البضائع العابرة) وخلق تعاون فعال بين الوكالات الحكومية في مجال الجمارك ومراقبة الحدود. وبحكم طبيعته، لاتفاق تيسير التجارة صلات مباشرة باتفاقين آخرين لمنظمة التجارة العالمية بشأن قطاع صيد الأسماك: اتفاق الحواجز الفنية أمام التجارة واتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية. ويشمل اتفاق تيسير التجارة أيضا أحكاما محددة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا للسماح بالمساعدة اللازمة والتنفيذ الكامل لأحكامه[10].

34– وتمثل عمليات الاستعراض العالمية مجالا آخرا متصل بمصايد الأسماك. فهي ترصد مبادرة المعونة من أجل التجارة، بهدف جعل المعونة من أجل التجارة تشغيلية بشكل أفضل. وقد أشار الاستعراض العالمي الخامس الذي أجري في يوليو/تموز 2015، في جملة أمور، أن المساعدات القادمة من الدول المانحة الملتزمة ببناء القدرات الإنتاجية في قطاع مصايد الأسماك، ارتفعت من متوسط 284 مليون دولار أمريكي في فترة 2002–2005 إلى 448 مليون دولار أمريكي في عام 2013.

[9] اختتم الأعضاء مفاوضات اتفاق تيسير التجارة (متوفر على العنوان التالي: https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/L/931.pdf) خلال المؤتمر الوزاري التاسع في بالي، إندونيسيا، في ديسمبر/كانون الثاني 2013. وسيدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد تصديق ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية عليه.

[10] يشكل مرفق اتفاق تيسير التجارة أهمية خاصة في جهود منظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا وتنمية قدراتها (http://www.tfafacility.org/).